



«استرداد الأموال» تتصالح مع عز مقابل مليار و700 مليون جنيه

القاهرة - أ.ش.أ: قررت اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات في الخارج، في ختام اجتماعها أمس برئاسة المستشار نبيل صادق النائب العام، التصالح مع رجل الأعمال أحمد عبدالعزيز عز في القضايا المتعلقة به، مقابل سداه مبلغ مليار و700 مليون جنيه مصري، وأوضح بيان صادر عن مكتب النائب العام أن إجمالي مبلغ التصالح الذي وافقت عليه اللجنة، تضمن مبلغ 600 مليون جنيه تم استرداده من الخارج.



صفحة تهتم بتأثيرات وتبخر في ملفاتها بالتحليل وتناقش قضايا المغتربين وتبحث عن حلول لها
egyptnews@alanba.com.kw

أنباء مصرية

اطلع على آخر التطورات في تنفيذ مشاريع العاصمة الإدارية الجديدة والمدن الجديدة

السياسي يوجه بضرورة الالتزام بأعلى معايير الجودة في الإنشاءات

16 قتيلا في تصادم قطارين بالبحيرة



أعلن إسعاف محافظة البحيرة المصرية أمس أن 16 ركابا مصرى لقوا مصرعهم وأصيب عشرات آخرون إثر اصطدام قطارين بخط «إيتاي البارود- القاهرة» أمام محطة أبو الخاوي مركز كوم حمادة بمحافظة البحيرة شمال البلاد.

وتلقى اللواء علاء الدين عبدالفتاح، مدير أمن البحيرة، بلاغا يفيد بتصادم قطار ركاب وآخر للبضائع أمام محطة أبو الخاوي التابعة لمركز كوم حمادة، وعلى الفور هرت القوات الأمنية وسيارات الإسعاف إلى موقع الحادث لسرعة نقل المصابين إلى المستشفيات وإزالة آثار التصادم. إلى ذلك، كلف النائب العام المستشار نبيل صادق فريقا من أعضاء النيابة العامة بالانتقال الفوري إلى منطقة حادث تصادم قطارين على خط دمنهور- البحيرة بدائرة مركز كوم حمادة بمحافظة البحيرة لإجراء المعاينات اللازمة ونقل المتوفين إلى أقرب مستشفى، وندب مفتشي الصحة لتوقيع الكشف الطبي عليهم وتسليمهم لذويهم عقب التعرف عليهم.

وأمر النائب العام بانتقال أعضاء النيابة العامة إلى المستشفيات التي نقل إليها المصابون جراء الحادث، للاستماع إلى شهادتهم والوقوف على كيفية وقوع الحادث، كما قرر نذب لجنة من الخبراء الهندسيين المتخصصين، للانتقال إلى موقع الحادث وإجراء المعاينات الفنية اللازمة، وبيان أسباب الحادث وتحديد المسؤول عن وقوعه.

اكتشاف رأس وصدور تمثال ضخم لـ «رمسيس الثاني» بأسوان

أعلنت وزارة الآثار أمس الكشف عن 3 أجزاء من تمثال ضخم للملك الفرعوني الشهير رمسيس الثاني (1279 و1213 ق.م)، بمنطقة الصدر، والرأس خلال مشروع جوفي جنوبي البلاد.

وقالت الوزارة في بيان إن «البعثة المصرية العاملة بمشروع معالجة المياه الجوفية بمعد كوم أمبو بمحافظة أسوان (جنوب)، نجحت في الكشف عن 3 قطع أثرية للملك رمسيس الثاني».

وأوضحت أنها «عبارة عن تمثال جداري ضخم من الحجر الرملي يمثل الملك رمسيس الثاني، إضافة إلى العثور على الرأس الخاص به، والذي يصور الملك مرتديا التاج الأبيض».

النائب العام يلاحق «الإعلام الكاذب» ودعوى لطرده محررة بريطانية

أصدر النائب العام المستشار نبيل صادق، قرارا بمتابعة وضبط وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي التي تثير البلبلة وتكدر السلم العام.

وذكر بيان للنيابة العامة، أن النائب العام أصدر قرارا بتكليف المحامين العامين ورؤساء النيابة العامة كل في دائرة اختصاصه بالاستمرار في متابعة وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، وضبط ما يبث عنها ويصدر عنها عمدا من أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة من شأنها تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب في نفوس أفراد المجتمع، أو يتربط عليها إلحاق الضرر بالصلحة العامة للدولة المصرية، واتخاذ ما يلزم حيالها من إجراءات جنائية.

وقال إن ذلك يرجع لما تلاحظ مؤخرا من محاولة الأكايب الإخبار غير الحقيقية من خلال وسائل الإعلام المختلفة ومواقع التواصل الاجتماعي، مطالبا الجهات المسؤولة بإخطار النيابة العامة بكل ما يمثل خروجا عن موافيق الإعلام والنشر.

وفي سياق متصل، وعلى خلفية الأزمة الدائرة حاليا بين السلطات المصرية وهيئة شبكة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» بسبب تقرير الفتاة زبيدة التي ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية أنها تعرضت للتعذيب والإختطاف والاعتصاب وثبت عدم صحته بعد ذلك، أقام سمير صبري الحماسي، دعوى مستعجلة أمام محكمة القضاء الإداري ضد وزير الداخلية بصفته الرئيس الأعلى لصلحة الجوازات والهجرة والجنسية، طالب فيها بترحيل، أورلا جورين، محررة المحطة التي أعدت التقرير عن زبيدة وطردها من مصر.

وقال في دعواه القضائية إن أورلا جورين أعدت تقريرا كاذبا وعاريا من الصحة، تؤكد فيه اختفاء الفتاة زبيدة قسريا، ومكنت في السجن 7 أشهر دون محاكمة، وتعرضت للضرب والتعذيب والاعتداء الجنسي من جانب عناصر الشرطة، وهو ما نفته الفتاة بنفسها بعد ذلك وأكدت كذبه، مضيفا أن المحررة لم تتحرر الدقة وروجت لهذا الغرض بهدف زعزعة الاستقرار في مصر، وتشكيل ضغط على الحكومة المصرية، ونهبها عن إحباط مخططات التنظيمات الإرهابية لبث الفوضى في البلاد قبيل الانتخابات الرئاسية.



الرئيس عبدالفتاح السيسي مطلقا على مخطط الإنشاءات الجارية في العاصمة الإدارية والمدن الجديدة

في مستوى الخدمات والمرافق العامة والحيوية في المحافظة، خاصة مشروعات مياه الشرب والكهرباء، لتلبية احتياجات المواطنين، كما شهد الاجتماع استعراض عدد من المشروعات التنموية الجاري تنفيذها في المحافظة، مثل تشغيل مصنع التمور بواحة بسيوة والذي يعد أحد الأصول الثابتة غير المستغلة منذ 14 عاما.

لخطة الحكومة لتنمية إقليم غرب الجمهورية، حيث أكد محافظ مطروح أن المحافظة تقوم منذ 3 أعوام باستغلال الفرص الاستثمارية والسياحية والعقارية المتوفرة بالمحافظة بما يسهم في عملية التنمية وإتاحة المزيد من فرص العمل لأبناء المحافظة، وأضاف أنه حدث - بالفعل - طفرة كبيرة

مطروح علاء أوبوزيد بدراسة الفرص الاستثمارية المتاحة في جميع محافظات الجمهورية بشكل مجمع، وبلورة خطة متكاملة في هذا الإطار يتم وضعها على الخريطة الاستثمارية للدولة، وذلك في إطار جهود التنمية الشاملة في مختلف ربوع الجمهورية. كم تناول الاجتماع تناول مراجعة الخطوات التنفيذية

أن العمل جار على تنفيذ عدد من المشروعات في الشريط الساحلي للمدينة، ومشيرا إلى تخطيط المنطقة القريبة من الشاطئ لتكون منطقة سياحية عالمية، ستوفر 25 ألف غرفة فندقية تعمل طوال العام.

كما وجه خلال اجتماع آخر مع وزير التنمية المحلية أبو بكر الجندي، ومحافظ

توجيهات بدراسة الفرص المتاحة بالمحافظات ووضعها على الخريطة الاستثمارية



سامح شكري مع فرانسوا مونجر

شكري بحث مع مركز جنيش للمياه تطورات «سد النهضة»

استعداد مصر لقيام فريق من الخبراء المصريين للمشاركة في ندوات المركز بشكل دوري لشرح تطورات التعاون بين دول حوض النيل ومستجدات مفاوضات سد النهضة، بالإضافة إلى الرؤية المصرية لكيفية تعزيز التعاون بين دول الحوض في ظل التحديات التي تواجه هذه المنطقة ومنها ظاهرة تغير المناخ والزيادة السكانية المتسارعة.

المحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية، بأن وزير الخارجية استعرض خلال اللقاء التطورات الخاصة بسد النهضة والتحديات التي تعترض المسار التعاوني الفني بين مصر والسودان وإثيوبيا في هذا الإطار، حيث أعرب شكري عن تطلع مصر للاستفادة من الدعم الفني الذي يقدمه المركز في مجال التعاون بين الدول المشاركة في أحواض الأنهار الدولية،

التقى وزير الخارجية سامح شكري مع مدير مركز جنيش للمياه فرانسوا مونجر، وذلك على هامش زيارته الحالية إلى جنيش، حيث تناولت المحادثات التعاون المشترك وتطورات مفاوضات سد النهضة.

وصرح المستشار أحمد أبو زيد،

وكيل لجنة القوى العاملة البرلمانية محمد نعمة الله لـ «الأبناء»:

قانون جديد للتأمينات الاجتماعية من 152 مادة

قانون العمل الجديد يمنع الفصل التعسفي ويؤمن على العامل ولا مجال للصراع مع رب العمل

حوار: مجدي عبدالرحمن

شريحة من الشرائح المطبق عليها قانون العمل الموحد والثاني إصدار قانون خاص بهم خاصة ان هذه الفئة لا تعمل لدى رب عمل يقوم بتسديد حصته من التأمينات، ولكنها تمارس العمل مستقلة بنفسها مثل الجوابين والتجارين والسباكين وغيرهم.

باعتبار وكلاء اللجنة القوى العاملة في البرلمان، ما اهم القوانين التي تم الانتهاء منها وتصب في مصلحة العمال؟

● هناك الكثير من القوانين التي تصب في مصلحة العمال ومنها مشروع التأمينات الاجتماعية الجديد الذي يضم 152 مادة متكامله تنفيذا للمادة 17 من الدستور التي تنص على إنشاء هيئة مستقلة لإدارة أموال التأمينات التي تبلغ 760 مليار جنيه، بحيث تضمن ان يتم استثمارها وادارتها بشكل أفضل مما هو حادث الآن وكذلك التقريب بين المرتب الذي يتقاضاه الموظف أو العامل أثناء العمل والمعاش الذي يتقاضاه بعد بلوغه التقاعد، حيث إن الهوة بينهما حاليا كبيرة للغاية وتؤدي الى ارتباك حياة الشخص بعد الخروج الى المعاش، ويتضمن المشروع أيضا ألا تقل العلاوة السنوية عن 15٪ بحيث لا تخضع لمبول من يقرها ولن تكون شيئا ثابتا بغض النظر عن المسؤول عن ادارة المنظومة.

وماذا عن باقي أصناف العمالة الأخرى؟
● بكل تأكيد أن الإرادة السياسية حقيقته للإصلاح بدأت منذ مايو 2015 عندما طالب الرئيس عبدالفتاح السيسي بضرورة ايجاد

واحدة أو ورفته إذا توفي قبل بلوغ السن وتتعهد الوثيقة، بمعنى أنه لو سدد 1000 جنيه يحصل على 20 ألف جنيه وهكذا وما زالت كلها اقتراحات تدرس.

ولكن ما ضمان ألا يتحول الأمر إلى مجرد لجان تتعقد وتفرض؟
● اعتقد أن هذا الزمن قد تغير وان الوقت غير الوقت، فهناك إرادة سياسية حاسمة ما وعدت أو أوفت، ولذلك اقول بكل قوة: ان ما تقوله غير وارد على الإطلاق لعدة أسباب، فبالإضافة الى الإرادة السياسية فإن هناك إرادة الانجاز سواء من البرلمان أو الحكومة وكذلك شركات التأمين التي عرضت توفير أقصى حد من الرعاية لهذه الفئة من العمالة.

ولكن مازال السؤال مطروحا خشية ان يتوه الملف بين جهة أكثر من جهة إصدار قانون مستقل لهم أو نصوص واضحة في قانون العمل، فأيهما أقرب للتنفيذ؟
● نعم حقيقة هناك اتجاهاً الأول ان يكونوا

كشفت وكيل لجنة القوى العاملة في مجلس النواب ونائب رئيس اتحاد عمال مصر النائب محمد نعمة الله أن هناك اتجاهاً قويا لإنشاء هيئة مستقلة لرعاية 15 مليوناً من العمالة الموسمية غير المنتظمة سواء تم ضمهم لقانون العمل الموحد أو إصدار تشريع خاص بهم، وقال في حواره الخاص مع «الأنباء» إن اللجنة انتهت من إعداد مشروع قانون جديد للتأمينات الاجتماعية ويتم من خلاله إنشاء كيان خاص لاستثمار 760 مليار جنيه بصورة أفضل من أجل أصحاب المعاشات تنفيذاً لنص دستوري واضح وان اللجنة تسعى من خلال القانون الجديد الى تقليل الفارق بين ما يتقاضاه الموظف أثناء الخدمة وعند إقالته الى المعاش وصرف البديل النقدي للاجازات نور التواعد دون حاجة للجوء الى القضاء، والى تفاصيل الحوار:

ما الخطوات التي تم اتخاذها لإصدار قانون للتأمين على العمالة الحرة؟
● فور صدور توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي في هذا الصدد دعونا إلى اجتماع عاجل للجنة القوى العاملة البرلمانية بحضور ممثلة 6 وزارات منها التضامن والصحة وقطاع الأعمال العام والعمل إلى جانب حضور وزير الشباب ودارت مناقشات مستفيضة بمشاركة جميع الحضور، واكتشفنا أن هناك ما يزيد على 15 مليون عامل لا يخضعون لأي نوع من أنواع التأمين سواء النقدي أو الصحي ولا تتم رعايتهم بأي شكل من الأشكال، وتقدم أعضاء اللجنة باقتراح بإنشاء هيئة مستقلة لرعاية العمالة غير المنتظمة وعرض ممثل هيئة التأمينات صرف معاش للعامل عند بلوغ سن الستين لا يقل عن 600 جنيه شهريا أو لا يقل جسدوا ما يتفقونه أو إدماجهم في الاقتصاد الرسمي للدولة باعتبارهم قوة لا يستهان بها، كما اقترح محمد يوسف رئيس الشركة القابضة للتأمين وثيقة تأمين لكل عامل يسدد العامل 500 جنيه وعند بلوغ الستين يحصل على 10 آلاف جنيه دفعة